طربيه : مصارفنا هي العمود الفقري للاقتصاد ونلتزم تطبيق توصيات لجنة بازل ٣

اعتبر رئيس جمعية المصارف اللبنانية جوزف طربيه ان المصارف تشكل العمود الفقري للاقتصاد. وقد بلغت الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في لبنان لغاية ٢٠١٠/٦/٣٠، ١٣٣ مليار دولار أي ما يقارب ٣,٥ اضعاف الناتج المحلي الذي قدّره صندوق النقد الدولي بـ٣٨ مليار دولار. إضافة إلى أن المصارف اللبنانية موجودة في أهم المدن في العالم وتحديداً في ٣١ مدينة عربية وعالمية، وتتعامل مع شبكة مراسلين في ١١١ مدينة في العالم.

ويسلّط طربيه الضوء على مسألة تنويع القطاع المصرفي اللبناني في هيكلية المساهمين وهو عنصر جاذب للمستثمرين العرب والأجانب». ويشدد على أنه خلافاً للأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها السلبية، فقد شهد القطاع المصرفي اللبناني أداءً مميزاً لجهة صلابته، وهو يسجل حاليا إستمرارا في النمو ومعدلات سيولة وملاءة مشجعة.

اعتبر رئيس جمعية المصارف اللبنانية جوزف طربيه ان المصارف تشكل العمود الفقري للاقتصاد. وقد بلغت الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في لبنان لغاية ٢٠١٠/٦/٣٠، ١٣٣ مليار دولار أي ما يقارب ٣,٥ اضعاف الناتج المحلي الذي قدّره صندوق النقد الدولي بـ٣٨ مليار دولار. إضافة إلى أن المصارف اللبنانية موجودة في أهم المدن في العالم وتحديداً في ٣١ مدينة عربية وعالمية، وتتعامل مع شبكة مراسلين في ١١١ مدينة في العالم.

ويسلّط طربيه الضوء على مسألة تنويع القطاع المصرفي اللبناني في هيكلية

متوازنة بين الموجودات والمطلوبات ويرتكز على قاعدة ودائع متنوعة ومتينة، إضافة إلى الموارد البشرية الكفوءة. وشكل قرار السلطات بتطبيق بازل ١ و٢ منحى إيجابيا نحو تطوير القطاع وتمتينه لجهة إدارة المخاطر وتشغيل رأس المال».

ويؤكد طربيه التزام البنوك اللبنانية «بتطبيق توصيات لجنة «بازل-٣»، بالتعاون الوثيق مع السلطات التشريعية والرقابية، التي عهدنا على تطبيقها في لبنان، هذا الاقتصاد الصغير، تماشياً مع أفضل القواعد والمعايير الدولية»، معتبراً أن «احترام القواعد والمعايير الدولية، كان ولا يزال رؤيتنا الثابتة».

ويلفت رئيس مجلس الادارة المدير العام لمجموعة «بنك الاعتماد اللبناني»، إلى ان «لبنان بلد صغير جغرافيا يفوق حجم قطاعه المصرفي مساحة أرضه وندرة موارده الطبيعية، إلا أن المورد الأساس في لبنان ودعامة اقتصاده، يبقى العنصر البشري المثقف والكفوء الذي يتمتع بكفاءة مشهود لها في التجارة والأعمال».

ويشدد طربيه على «متانة الاقتصاد اللبناني بالرغم من الأزمات التي عصفت به طوال سنوات عديدة حيث إن سياسة الدولة لجهة عدم التدخل في الاقتصاد مهّدت لتطور قطاع خاص ديناميكي قوامه حرية تنقل الأشخاص والبضائع والأموال وحرية أسواق القطع والتحويلات، إضافة إلى نظام ضريبي معتدل يبلغ أعلى معدل ضريبة دخل للافراد ٢٠ بالمائة بينما يصل معدل ضريبة دخل الشركات إلى ١٥ بالمائة،

جوزف طربيه

إضافة إلى إعفاءات ضريبية وغيرها من الضرائب غير المباشرة التي تشكل عوامل جذب للمستثمرين. ففي لبنان مثلا يخضع المستثمرون لضريبة على الارباح المحققة في لبنان فقط، من دون احتساب تلك المحققة خارج أراضيه، إضافة إلى السرية المصرفية وتاريخ طويل من الانفتاح، وهي عوامل جاذبة لرؤوس الأموال والمستثمرين».

وفي سياق متصل يلفت طربيه إلى انه «منذ عام ٢٠٠٧ وبفضل الثقة الإقليمية والدولية بلبنان، تجاوز صافي التحويلات الواردة ١٣,٣ مليار دولار، وبلغ صافي التدفقات المالية أكثر من ٢٨,٤ مليار دولار وهذا ما خول لبنان تمويل العجز الحالي المتفاقم البالغ ١٣ مليار دولار في الفترة نفسها، وأظهر فائضاً مهما في ميزان المدفوعات بلغت قيمته ١٦ مليار دولار، مما أدى إلى ارتفاع موازٍ في الموجودات الأجنبية الصافية في لبنان».